



تقرير شهر نوفمبر
2019

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر نوفمبر 2019

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

شاكر بلقاسم

الفصل 31 من الدستور التونسي

حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات

الفصل 49 من الدستور التونسي **"الفقرة الثانية"**

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته
المضمونة في هذا الدستور

مقدمة عامة

انتشرت بعد انتخابات سبتمبر وأكتوبر 2019 حملات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تدعو إلى الانتقام من الإعلام ومحاسبة الصحفيين بسبب مواقفهم. وتواصلت هذه الحملات التي أطلقها سياسيون وأنصارهم خلال شهر نوفمبر 2019، وتعرض هذه الحملات على العنف والكرهية وتستعمل التهديد والثلب والشتم والمس من الأعراض كأداة للتضييق على الصحفيين وهرسلتهم والاعتداء عليهم. والواقع أن المناخ السياسي الحالي ينذر بأمر خطيرة تعكس غياب التسامح مع حرية التعبير ورفض الرأي المخالف أو الناقد، وتقييم الدليل على محاولة تطويع الإعلام لخدمة مصالح المعتدين. ولا تخفي النقابة تخوفها من تبعات هذه المناخ غير المحمودة كأن يتحول التحريض على العنف إلى ممارسة في الميدان تطل أمن الصحفيين، إذا لم يتم تدارك الأمر عبر المحاسبة ومساءلة المنتهكين. كما شهد شهر نوفمبر 2019 عودة الرقابة المسبقة على الإعلام والتي ظن الصحفيون أنها ولت مع النظام السابق. فرغم التنبيه إلى خطورة هذه الممارسات في مناسبتين خلال سنة 2019 إلا أن السلطة القضائية مازالت تتمسك بممارسة الرقابة المسبقة على المحتويات الإعلامية في خرق صريح لمقتضيات الدستور التونسي الذي يمنع الرقابة المسبقة على حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، وفي تجاوز واضح لسلطة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري التي أفردها الدستور بمهام تنظيم القطاع السمعي البصري.

إن ما سجلته النقابة خلال السنة الماضية من محاولة تضييق على حرية الصحافة من قبل السلطة القضائية والإحالات المتتالية للصحفيين على القضاء خارج إطار المرسوم 115 أي على مقتضيات المجلة الجزائية ومجلة الاتصالات، وهذا ما يوجب التصدي لهذا المد الخطير على حرية الصحافة وعمل الصحفيين.

وترى النقابة أن المجلس الأعلى للقضاء هو الشريك الفاعل القادر على تنظيم عمل السلطة القضائية وتدعوه إلى اتخاذ المراجعات اللازمة لحماية جوهر حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر. وستكون السنوات القادمة امتحانا عسيرا لمدى صمود البناء الديمقراطي التونسي في ظل تنامي خطابات التحريض على العنف والكرهية، وبداية نشأة مشهد يرفض الرأي المخالف ويضيق على حرية الفكر والرأي والتعبير.

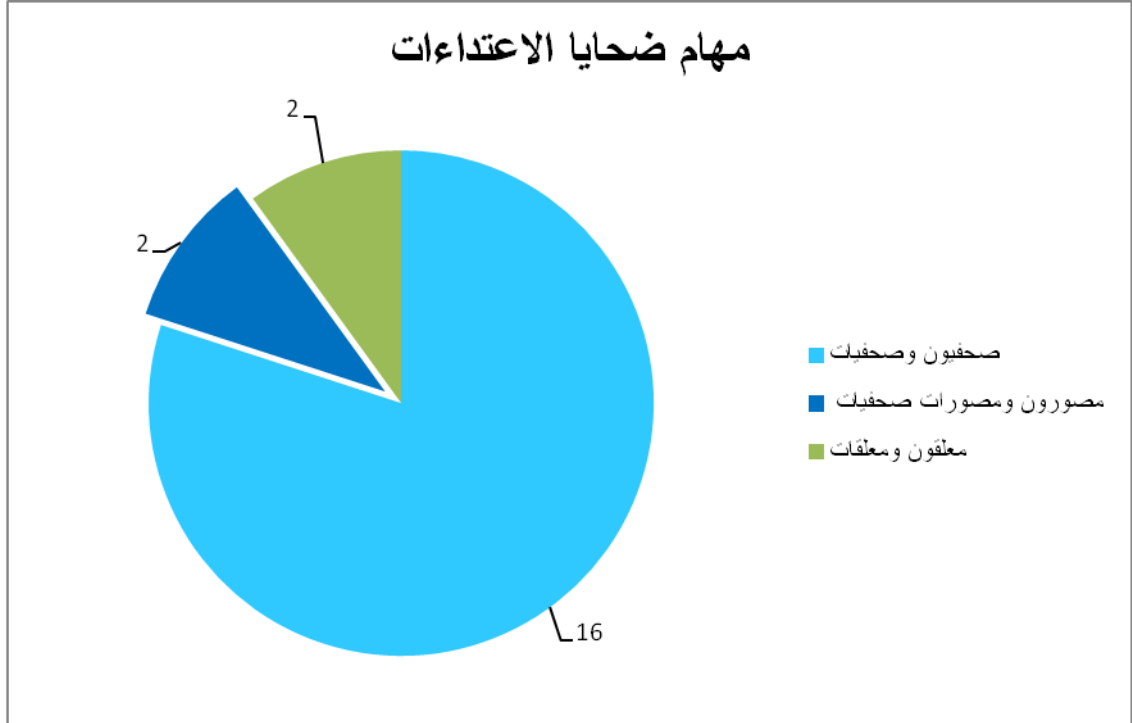
وسيكون الصحفيون خلال السنوات القادمة أمام تحدّي الحفاظ على المكتسبات التي تحققت وحماية مبدأ عدم التراجع عنها والذي ضمنه الفصل 49 من الدستور التونسي وحسن استغلال هذا المكسب الدستوري لتدعيم تحصين الصحفيين والصحفيات من الاعتداءات التي تطالهم وضمان حمايتهم بعدم إفلات المعتدين من العقاب في الجرائم التي يرتكبونها.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

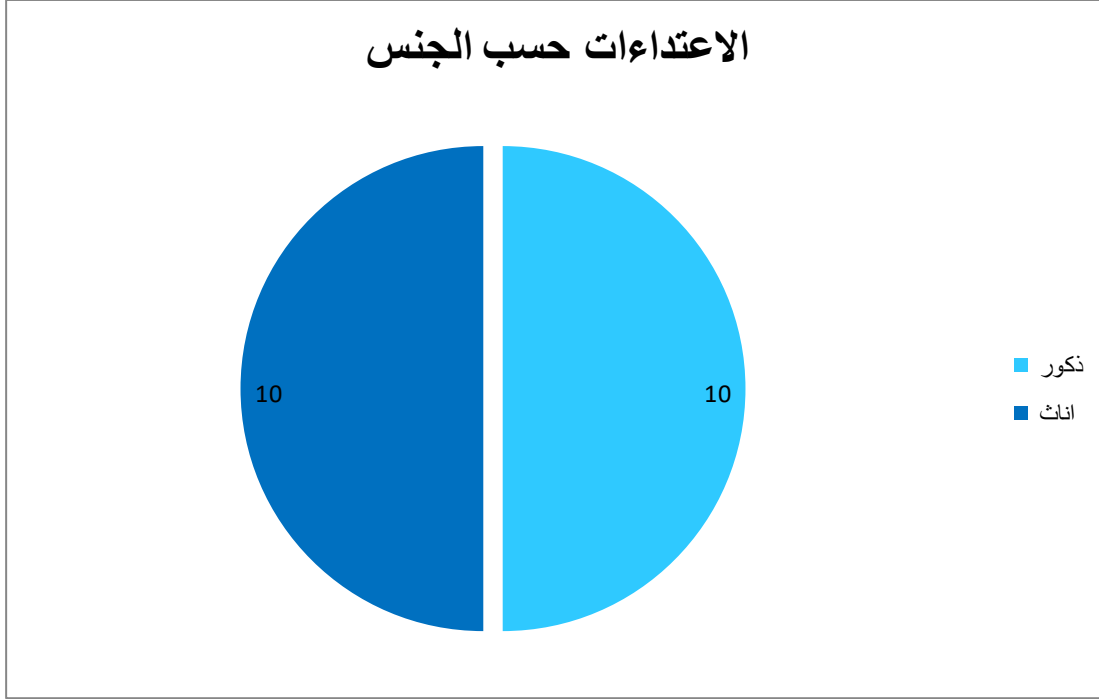
سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال شهر نوفمبر 2019 تراجعا كبيرا لعدد الاعتداءات مقارنة بالفترة الانتخابية السابقة، حيث سجلت وحدة الرصد خلال شهر نوفمبر 2019 عشر اعتداءات من أصل 15 اشعارا بحالة وردت عليها عبر الاتصالات المباشرة للصحفيين أو الأخبار أو على شبكات التواصل الاجتماعي أو المعاينة الميدانية.

وقد طالت الاعتداءات 16 صحفيا وصحفية ومصورين ومصورات صحفيات و2 معلقين ومعلقات،

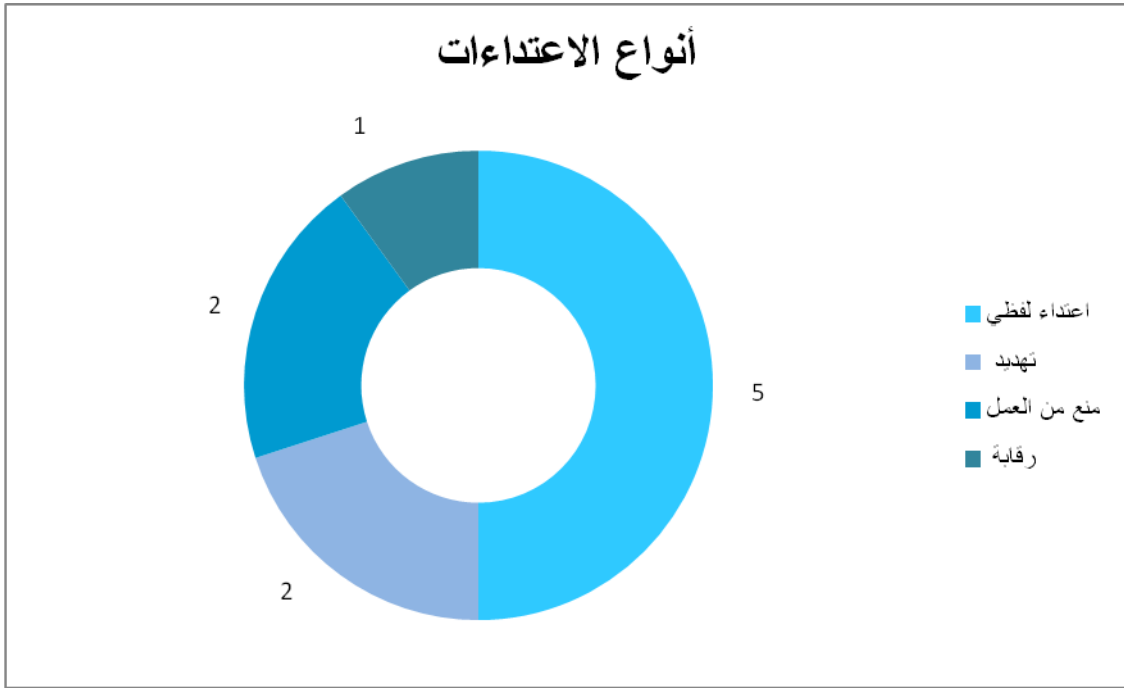


ومن بين ضحايا الاعتداءات 10 نساء و10 رجال يعملون في 6 إذاعات و4 قنوات تلفزيونية.

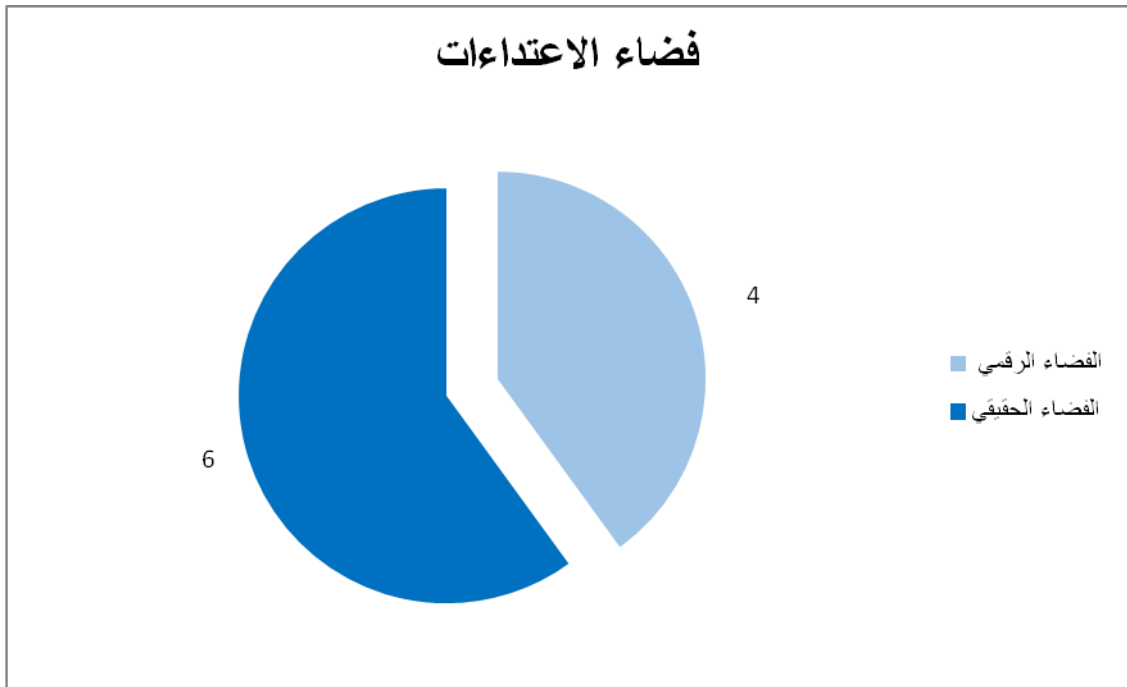
الاعتداءات حسب الجنس



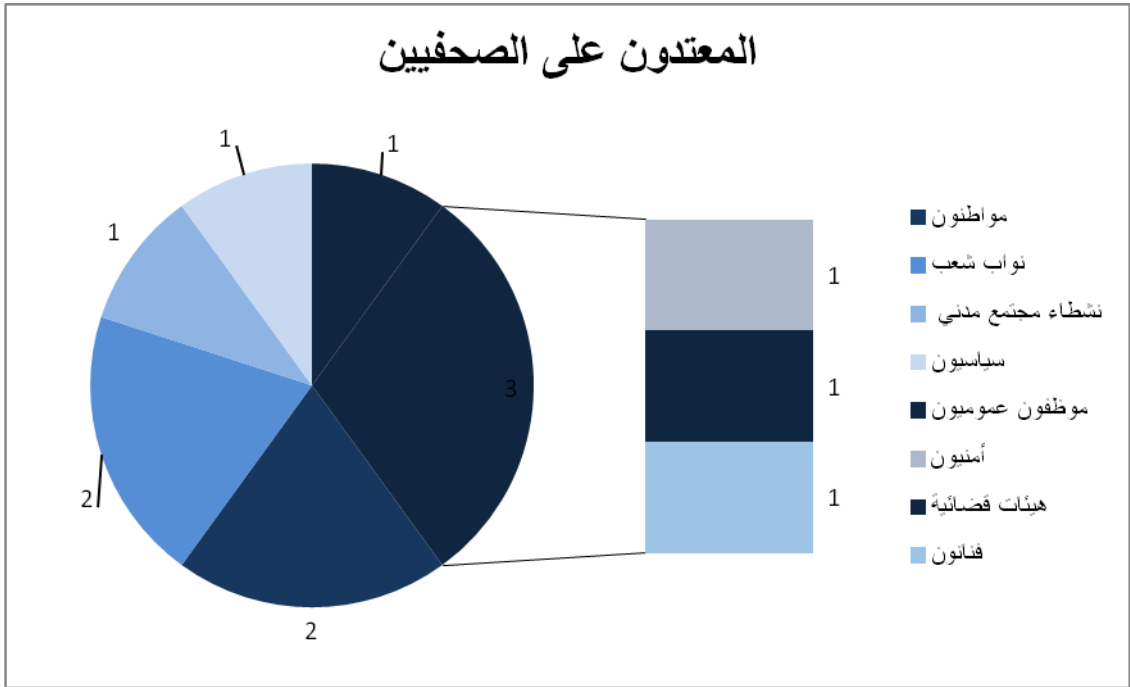
وسجلت الوحدة خلال شهر نوفمبر 2019 ارتفاعا كبيرا لحالات الاعتداء اللفظي ضد الصحفيين، حيث طال الصحفيين 5 حالات اعتداء لفظي، كما سجلت حالتين تهديد على شبكات التواصل الاجتماعي. كما تواصلت حالات المنع من العمل حيث سجلت وحدة الرصد حالتين منع من العمل وعادت الرقابة من جديد وسجلت الوحدة حالة رقابة وحيدة من قبل الهيئات القضائية.



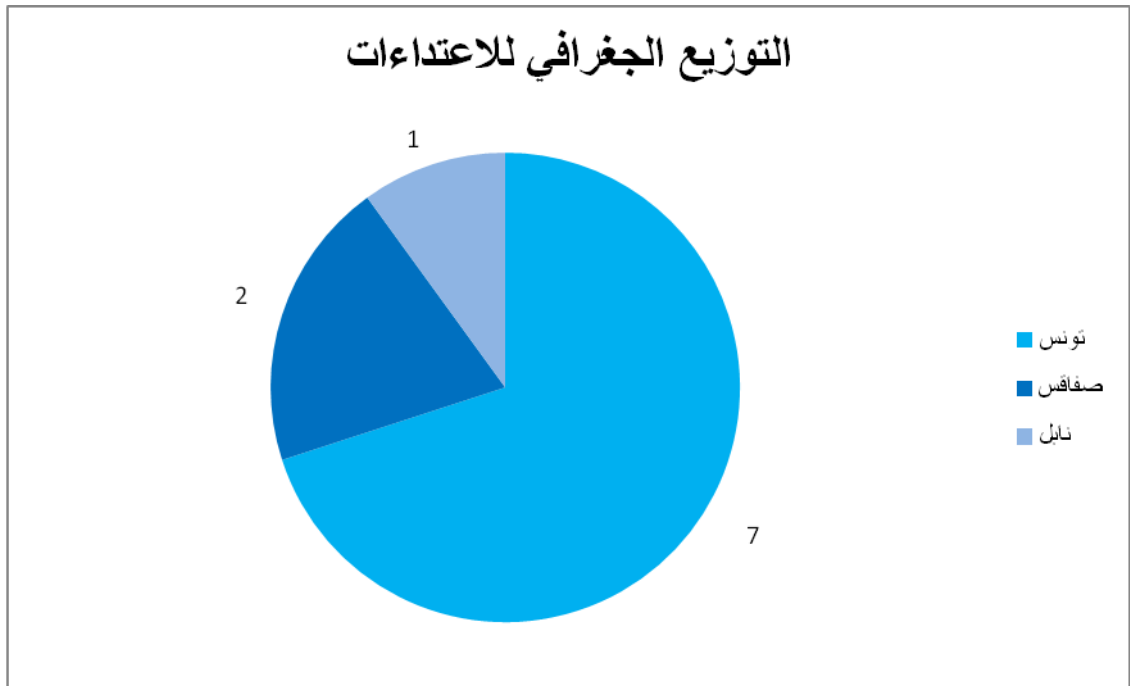
ووقع تسجيل 4 اعتداءات في الفضاء الرقمي و6 اعتداءات في الفضاء الحقيقي.



وقد تصدر نواب الشعب والمواطنون قائمة المعتدين على الصحفيين خلال شهر نوفمبر 2019 بـ اعتداءين لكل منهما، تلاهما أمنيون ونشطاء مجتمع مدني وسياسيون وموظفون عموميون وهيئات قضائية وفنانون باعتداء وحيد لكل منهم.



وتوزعت خارطة الاعتداءات بين عدة ولايات، حيث سجلت وحدة الرصد 7 حالات اعتداء في ولاية تونس وحالتي اعتداء في ولاية صفاقس وحالة اعتداء وحيدة في ولاية نابل.



التواصل الاجتماعي والمنابر الإعلامية فضاء للتهديدات والاعتداءات اللفظية

سجلت وحدة الرصد خلال شهر نوفمبر تواصل الخطر الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي على الصحفيين عبر حملات التشهير والتلب والتهديد والشتيم وتهديد الحياة الخاصة. كما استغلت عديد الأطراف وخاصة السياسيون ونواب الشعب تواجدهم في المنابر الإعلامية للاعتداء بالسب والتلب على بعض مقدمي البرامج.

* حملة تشهير تطال الصحفية بثينة قويعة

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 1 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: بثينة قويعة الصحفية بـ "الإذاعة الوطنية"

المعتدي: مواطنون



الوقائع:

طالت حملة تشهير على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" الصحفية بـ "الإذاعة الوطنية" بثينة قويعة على خلفية إبدائها الرأي في أداء رئيس الجمهورية قيس سعيد.

حيث تداولت صفحات موالية للرئيس الحالي على "فايس بوك" تدوينات شتم وتلب استهدفت قويدة. كما هدد نشطاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي الصحفية باستهداف عائلتها للضغط عليها من أجل إجبارها على تغيير رأيها في رئيس الجمهورية وتقديم الاعتذار.

* سيف الدين مخلوف يهرسل حمزة البلومي

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 27 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: حمزة البلومي مقدم برنامج "الماتينال" على إذاعة "شمس أف أم"

المعتدي: نواب شعب



الوقائع:

تلب النائب بمجلس نواب الشعب عن ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف ، مقدم البرنامج الإذاعي "الماتينال" بإذاعة "شمس أف أم" حمزة البلومي خلال حضوره معه. حيث اتهم مخلوف مقدم البرنامج الحصول على أموال على خلفية نشره في برنامج "اليوم الثامن" على قناة "الحوار التونسي" فيديو للرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي خلال تقديمه لمحاضرة في دولة قطر تهجم فيها على تونس وعلى المعارضة في 2015. ووصف مخلوف مقدم البرامج حمزة البلومي بـ "المرتزق"، وقد تقدم البلومي بشكاية لدى القضاء ضد مخلوف ودعاه الي تقديم دليل للقضاء يثبت صحة اتهامه له.

* تهجم سياسي على قناة "الحوار التونسي"

المكان: ولاية مدنين

التاريخ: 12 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: قناة "الحوار التونسي"

المعتدي: سياسيون

الوقائع:

عمد السياسي البحري الجلاصي خلال حضوره في أحد برنامج الإذاعة الخاصة "أي أف أم" إلى ثلب وشتم قناة "الحوار التونسي" واتهامها بالدعارة والفساد والقمار والمضمرات. وقد ورد ما أتاه الجلاصي في إطار تعليقه على الجدل الذي صاحب تصريحات المعلقة بالبرنامج الأسبوعي "اللي بعدو" خولة السليمانى حول تعرّضها لمضايقات من قبل أحد رجال الأعمال النافذين بتونس.

وكانت خولة السليمانى قد ذكرت في برنامج "إلي بعدو" خلال فقرة "تنويم مغناطيسي" انها تعرّضت لمضايقات وهرسلة من قبل أحد رجال الاعمال النفاذيين بتونس، وإثر هذه التصريحات راجت تدوينة عبر موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" نسبت إلى المدعو الجلاصي ردّ من خلالها عبر السب والشتم ضد السليمانى. وخلال حضوره بإذاعة "أي أف أم" نفى انه من كتب التدوينة داعيا قناة الحوار التونسي إلى رفع قضية من اجل التثبت من صحة أقواله.

* هرسة سهام عمار خلال قيامها بعملها

المكان: ولاية نابل

التاريخ: 5 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: مراسلة "موزاييك أف أم" بنابل سهام عمار

المعتدي: مواطنون



الوقائع:

عمد مجموعة من الشباب إلى التهجم على مراسلة إذاعة "موزاييك أف أم" بنابل سهام عمار خلال عملها على أخذ تصريح من أحد الفنانين التشكيليين العصاميين أمام المدرسة الابتدائية "أمل" بالجهة. حيث تنقلت الصحفية للحديث مع أحد الفنانين التشكيليين الذين ساهموا في تزيين جدران المدرسة الابتدائية "الأمل"، لكنها تفاجأت بردة فعل الحاضرين من الشباب الذين هاجموها ونعتوها بـ "إعلام العار" و هاجموا مؤسستها الإعلامية وطلبوا منها مغادرة المكان. وفي المقابل أكد الفنان التشكيلي أنه موافق على إجراء حوار معها ولا أحد مسؤول عنه ولكن رغم ذلك تهجم عليها أحد الشباب المتواجد بالمكان، وبمرور دورية أمنية بالمكان تدخل أعوان الأمن لفائدة الصحفية و عملوا على تأمينها خلال قيامها بعملها. وفور إتمام عملها تحولت الصحفية إلى مركز الأمن لتقديم شكاية ضد من قام بالتهجم عليها.

* نائب شعب يهرسل صحفيين

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 25 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: ممثلو عديد وسائل الإعلام

المعتدي: نواب شعب

الوقائع:

عمد النائب بمجلس النواب عن "ائتلاف الكرامة" يسري الدالي إلى تجيش الرأي العام ضدّ عدد من الصحفيين والعاملين في مؤسّسات إعلامية عمومية وخاصة عبر تدوينة على حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك".

فقد دعا النائب بمجلس نواب الشعب صراحة وبصفة مباشرة إلى الاعتداء على الصحفيين، ذكرا قائمة اسمية لمؤسّسات إعلامية وأسماء الصحفيين العاملين بها، معتبرا أنّ علاقة مجلس نواب الشعب مع الإعلام ستكون في إطار "حرب كسر عظام"، كما عمد إلى التحريض على الاعتداء عليهم عبر "تتبعهم وضربهم على اليد التي تؤلم وقطع دابرهم".

* تهديد يطال بية الزردي على أساس النوع الاجتماعي

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 23 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: المعلقة بقناة "الحوار التونسي" بية الزردي

المعتدي: فنانون



الوقائع:

عمد مغني الراب كلاي بي بي جي إلى نشر أغنية على شبكة التواصل الاجتماعي "يوتوب" والتي استهدفت بية الزردي المعلقة ببرنامج "إلى بعدو" على قناة الحوار التونسي. وكان خلاف قد جد بين مغني الراب والمعلقة بية الزردي على خلفية الحديث عن الرئيس الأسبق "الحبيب بورقيبة" تطور إلى تبادل للاتهامات على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد تطور الأمر حد انتاج كلاي بي بي جي أغنية "كلاش" استهدف بها الزردي تحمل عبارات ذات طابع جنسي يعاقب عليها القانون وتدخل في خانة الجرائم المتعلقة بالعنف ضد المرأة ودعا فيها إلى الاغتصاب الجماعي للإعلامية.

وقد تقدمت الزردي بشكاية تم على إثرها إيقاف مغني الراب كلاي بي بي جي في حين تقدم هذا الأخير بدعوى ضدها في الثلب والسب على شبكات التواصل الاجتماعي.

*** نقابي يهدد مديرة إذاعة صفاقس وصحفية بالمؤسسة**

المكان: ولاية صفاقس

التاريخ: 12 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: مديرة "إذاعة صفاقس" ندى الشعري والصحفية بالإذاعة "فاطمة مقني"

المعتدي: نشطاء مجتمع مدني



الوقائع:

عمل أحد النقابيين بالإتحاد العام التونسي للشغل إلى هرسلة مديرة "إذاعة صفاقس" ومقدمة البرنامج الإذاعي "الشانتي" فاطمة مقني على خلفية استضافتهم لأحد المحامين في الحصة التي خصصت لتناول ملف هتشير الشعال بالجهة بولاية صفاقس.

حيث قدم النقابي موافقته على التدخل في المباشر للتعليق حول الملف المذكور ولكنه رفض التدخل اثر استضافة البرنامج لأحد المحامين ونشطاء المجتمع المدني.

وتواصل النقابي مع مديرة المؤسسة وعبر لها عن غضبه من حضور أحد الضيوف للتعليق على ملف هتشير الشعال وتطور الأمر إلى اتهامها بمحاولة "تصفية الإتحاد العام التونسي للشغل" مؤكدا حرفيا أنه "سيكون هناك تفاهم معك

وسوف نتصرف وستعرفين كيف نجيبك"، وهو ما تسبب لها في ضرر نفسي تطلب نقلها إلى إحدى المصحات الخاصة.

ولم ينفي النقابي عند تواصل وحدة الرصد معه الاتصال بمديرة الإذاعة ورفض التدخل في البرنامج معتبرا أن سبب موقفه حضور أحد المحامين ونشطاء المجتمع المدني إضافة لما اعتبره تقديم مغالطات ضدّ الاتحاد وإطلاق العنان لأحد اعداء الاتحاد بغاية السب والشتم. مضيفا ان الإذاعة "تتعمد في الفترة الاخيرة تخصيص الفضاء لكل من يسب الاتحاد".

تواصل حالات المنع من العمل

تراجعت عوائق الحصول على المعلومة في مقابل الاعتداءات التي تمثل جرائم جزائية ولكن بقيت حالات المنع بسبب التعليمات والمناشير الداخلية التي تعيق عمل الموظفين العموميين وتسهل وقوع الأمنيين في فخ الاعتداءات على الصحفيين والصحفيات.

*** منع حمزة بن رجب من العمل في إحدى المدارس**

المكان: ولاية صفاقس

التاريخ: 24 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: مراسل قناة "نسمة تي في" حمزة بن رجب

المعتدي: موظفون عموميون.

الوقائع:



منع مدير المدرسة الإبتدائية بالصخيرة من ولاية صفاقس مراسل قناة "نسمة تي في" حمزة بن رجب من العمل خلال تغطيته للقافلة الصحفية التي انتظمت بالمدرسة، حيث طالبه بترخيص من وزارة التربية للسماح له بالتصوير. وقد تنقل مراسل قناة "نسمة تي في" الي المدرسة بناءا على دعوة من منظمي القافلة لتغطيتها، وفور تفتن مدير المدرسة لتواجده بالمكان طالبه بترخيص من وزارة التربية أو المندوبية الجهوية للتصوير بالمدرسة، ووضع المدير يده على كاميرا بن رجب لمنعه من التصوير. وأعاد بن رجب سبب المنع الي وجود عديد المشاكل بالمدرسة المذكورة يحاول المدير اخفاءها.

من جانبه أكد مدير المدرسة أن هناك مذكرة عمل تمنع السماح للصحفيين بالعمل داخل الفضاء المدرسي المغلق دون ترخيص من الوزارة أو الإدارة الجهوية مرجع النظر لذلك رفض السماح لبن رجب بالتصوير داخل المدرسة. وأشار إلى أنه لم يستعمل العنف ضد الصحفي فقط هو وضع يده على الكاميرا ومنعه من مواصلة التصوير واستجواب طبيب تابع للقافلة الصحية، بعد أن استغل انشغاله وتسلل إلى داخل إحدى القاعات.

*** الأمن الرئاسي يمنع صحفيين من العمل**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 16 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: ممثلو عديد وسائل الإعلام

المعتدي: أمينيون



الوقائع:

منع عناصر من الأمن الرئاسي الصحفيين من العمل أمام قصر الضيافة بقرطاج مكان انعقاد المشاورات حول تشكيل الحكومة القادمة برئاسة رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي.

حيث تنقل ممثلو وسائل الإعلام صبيحة يوم الإثنين 16 نوفمبر لقصر الضيافة بقرطاج إثر ورود معلومات حول اللقاء المنتظر بين يوسف الشاهد رئيس حكومة تصريف الأعمال والحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف بقصر الضيافة تمهيدا لانطلاق المشاورات الرسمية حول تشكيل الحكومة.

وفي تمام السادسة تفتن الصحفيون لدخول سيارتين للجنمي والشاهد من الباب الخلفي، فسارع مصورو التلفزيونات المتواجدين بالمكان لتصوير وصولهما، وفور انطلاق العمل توجه نحوهم أعوان الأمن الرئاسي ووضع أحدهم يده على كاميرا تصوير قناة "التاسعة" مؤكدا أن "التصوير ممنوع".

وقد تلقى الصحفيون وعدا بتصريح من رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي من قبل أحد مرافقيه، لكن الجملي والشاهد تجاهلا ممثلي وسائل الإعلام وغادرا المكان بسرعة فور انتهاء اللقاء.

التعليق القانوني العام

شهد شهر نوفمبر 2019 عديد الاعتداءات ضد الصحفيين والصحفيات بسبب عملهم ونشاطهم المهني أو لصفتهن. وتعكس الحالات الموثقة ضعف التسامح مع حرية التعبير والصحافة من قبل الفاعلين السياسيين والنقابيين الذين من المفروض أن يعطوا المثال لباقي شرائح المجتمع في سعة الصدر وقبول النقد واختلاف وجهات النظر.

صدرت الاعتداءات الموثقة عن نواب شعب وأنصار سياسيين ورؤساء أحزاب سياسية وتراوحت الاعتداءات بين التهديد والمس من الكرامة بعبارات ثالبة ومهينة وضغوط صريحة ومبطنة ومنع من العمل واستعمال عبارات عنيفة.

وتعود أسباب الاعتداءات الموثقة إلى مواقف وآراء سابقة للصحفيين أدلوا بها في نطاق حرية إبداء الرأي ونشر المعلومة، أو بسبب موقف معاد للمؤسسة التي يعمل بها أو بسبب استضافته ضيف بأحد البرامج الإعلامية يرفض طرف آخر التفاوض معه أو حتى مجرد حضوره بالبلاتوهات. والحقيقة أن كل الحالات الموثقة غايتها الضغط على الصحفيين ومحاولة تنيهم عن القيام بعملهم بحرية. وقد اختص العديد من الساسة ونواب الشعب في معاداة الصحافة معتبرين أن بعض وسائل الإعلام قد غالت وبالغت في استعمال حرية التعبير وأنه آن الأوان للجمها.

وتتشكل العديد من الحالات جرائم جزائية ثابتة الأركان ويمكن للنيابة العمومية التحرك بشأنها وفتح أبحاث وإحالة أصحابها إلى القضاء. وفي حال بقيت تلك الجرائم بدون محاسبة فإنهم لن يترددوا في تكرارها.

بالتأمل في الحالات الموثقة يتأكد أنها تمثل خرقا للعديد من المبادئ والمواد الدستورية القانونية ومنها الفصل 31 الذي يضمن حرية التعبير والإعلام ويمنع الرقابة المسبقة والمادة 12 من المرسوم 115 الذي لا يجيز الاعتداءات على الصحفيين على خلفية التعبير على الرأي والمادة 13 من المرسوم 115 الذي لا يجيز مساءلة الصحفيين على آرائهم وأفكارهم والمادة 14 التي تجرم هذه الاعتداءات.

عودة الرقابة القضائية المسبقة على الإعلام

* القضاء يمنع بث تحقيق الحقائق الأربع

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 22 نوفمبر 2019

المعتدى عليهم: قناة الحوار التونسي

المعتدي: هيئات قضائية

الوقائع:

قرر قاضي التحقيق بالمكتب الحادي عشر بالمحكمة الابتدائية بتونس منع بث التحقيق المتعلق بوقائع قضية مقتل الشاب آدم بوليفة بأحد نزل العاصمة المزمع بثه في برنامج "الحقائق الأربع" على قناة "الحوار التونسي".

وقد علل قاضي التحقيق منع البث بسرية التحقيق في الملف الذي تعهد به القضاء، وقد التزم برنامج الحقائق الأربع بتنفيذ قرار قاضي التحقيق رغم ما فيه من رقابة مسبقة على محتوى إعلامي وتجاوز لصلاحيات الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري.

التعليق القانوني على الرقابة القضائية:

أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس المتعهد بقضية موت الشاب آدم بوليفة قرارا بمنع بث فقرة ضمن برنامج الحقائق الأربعة لمعده حمزة البلومي على قناة "الحوار التونسي". وعلل القاضي قراره بإمكانية المساس بسرية التحقيقات القضائية.

وللتذكير فإن الدستور التونسي ينص في مادته 31 على مبدأ حرية التعبير والإعلام وأنه لا يجوز ممارسة الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام. وينص الفصل الأول من المرسوم 115 أن الحق في حرية التعبير مضمون.

وينص الفصل 61 من المرسوم أنه يحجر نشر وثائق التحقيق قبل تلاوتها في جلسة علنية ويشمل منع النشر أوراق الملف الجزائي ولا يتيح للقضاء منع التداول الإعلامي للقضايا المنشورة أمامه ويحمي القانون التونسي قرينة البراءة والمعطيات الشخصية والحياة الخاصة.

ولا يمنع القانون التونسي قيام الصحفيين بأعمال استقصائية حول الأحداث والجرائم وغيرها إذا رأوا أنها مادة إعلامية يمكن أن تمس الرأي العام.

التناول الإعلامي للقضايا لا يخوض في الإدانة أو البراءة ولن ينشر أوراق التحقيق لأن ذلك ممنوع بموجب نص صريح، وأن غايته هي إنارة الرأي العام حول القضية وتناول ظاهرة العنف الاجتماعي وضرورة التوقي منه.

وتعتبر التحقيقات الصحفية مناسبة إضافية للنقاش الاجتماعي والسياسي حول ظاهرة العنف وأسبابها وطرق علاجها حتى لا تتكرر في المستقبل.

وللإشارة فإن الحادثة المذكورة كانت محل تناول إعلامي في العديد من وسائل الإعلام في العديد من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وكتبت حولها عديد المقالات والتحليل.

وفي هذا المجال يطرح السؤال عن سبب منع بث الربورتاج على قناة الحوار التونسي بالذات ودون غيرها من وسائل الإعلام .

مرة أخرى نؤكد أن التحقيق الصحفي لا علاقة له بالتحقيق القضائي لا من حيث الدوافع أو الأساليب أو النتائج وأن مصلحة الجميع في إعلام حر يبين الرأي العام ويفتح المجال للنقاش العام كإحدى طرق التوقي من العنف والجريمة.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات طالّت الصحفيين خلال شهر نوفمبر 2019 تدعو:

- الحكومة القادمة إلى وضع خطة اتصالية واضحة تقطع مع حالات التعتيم وتحترم حق المواطن في الحصول على المعلومة وحق الصحفي في جمعها والنفاز اليها والحصول عليها من مختلف مصادرها ونشرها بعيدا عن أي تدخل خارج.
- مجلس نواب الشعب إلى وضع أجندا واضحة لمواعيد النظر في القوانين المتعلقة بحرية التعبير والصحافة والنشر وإعلان النوايا فيما يتعلق بالحفاظ على المكتسبات التي تحققت إلى اليوم في اتجاه دعمها.
- وزارة التربية إلى إلغاء المناشير الداخلية التي تعيق سعي الصحفي للحصول على المعلومة من المندوبيات الجهوية وتضع حواجز غير مشروعة على عمله داخل الفضاء التربوي في غياب أي تعطيل له لسير عمل المؤسسات التربوية.
- كل السياسيين إلى ضرورة الابتعاد عن خطاب السب والشتم والتحريض على العنف والكرهية ضد الصحفيين واحترام طبيعة عملهم.
- المواطنين إلى احترام طبيعة عمل الصحفيين باعتبارهم الوسيط في نقل أصواتهم ومشاكلهم لكل الجهات المعنية.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

- اليونسكو